المصري والى السماح لها بتحويل الاموال الى الخارج والتصرف بجزء من المدخرات الوطنية المصرية . يضاف الى ذلك عدم اقتناع القيادة السوفياتية بجدوى الطريقة التي تعالج بها السلطات المصرية الازمة التموينية الخانقة في البلد . اذ يعترف حتى الخبراء المصريون بأن المواد التموينية الموجودة كافية لسد الحاجات الحقيقية للشعب المصري وان المشكلة تكمن في سوء توزيعها حيث تتمكن الفئات الثرية من الحصول على أكثر بكثير من حاجاتها التموينية بأسعار هي غاية في الارتفاع . وطالما ان هذه السياسة مستمرة فان المساعدات السوفياتية الاقتصادية والتموينية لن تحل الاشكال على الاطلاق ولن تخفف من حدة الازمة . ويبدو ان القيادة المصرية غير مستعدة في الوقت الحاضر لتبديل خط «الانفتاح الاقتصادي» المذكور . (د) الموقف من الحل الجزئي على جبهة سيناء ، حيث ترى وجهة النظر السوفياتية ان الرئيس السادات قد توصل بالفعل الى تفاهم أولي مع كيسنجر حول الخطوط العريضة لاتفاق جديد مع اسرائيل تنسحب بموجبه من الممرات الاستراتيجية وحقول النفط مما سيترك سوريا ومنظمة التحرير في وضع مكشوف تماما أمام الجبروت الاسرائيلي . ومن شأن زيارة بريجنيف لمصر في هذه الفترة بالذات ظهور الاتحاد السوفياتي بمظهر المبارك لهذه السياسة المصرية . في مقابل ذلك تصر القيادة المصرية على انها تريد استرجاع أية ارض تنسحب منها القوات الاسرائيلية وفقا لسياسة التحرك خطوة خطوة نحو التسوية السلمية مع رفض تجزئة الحل النهائي للنزاع العربي الاسرائيلي وهو الحل الذي لا يمكن ان يتم الا في مؤتمر السلام في جنيف .

استمرت العلاقات المصرية السوفياتية في التدهور طوال شهر كانون الثاني . على سبيل المثال نشرت الصحافة السوفياتية مقالات عديدة نددت فيها بالمحاولات الجارية لعزل الشعوب العربية عن حليفها الرئيسي الاتحاد السوفياتي ولعرقلة التحولات الاجتماعية والاقتصادية داخل المجتمعات العربية المعينة ولتخريب علاقات الصداقة العربية ــ السوفياتية . كذلك هاجمت محاولات اعادة العالم العربي الى حظيرة الغرب عن طريق استخدام الاسطورة التي تدعي ان مفتاح التسوية في الشرق الاوسط هو في يد أمريكا وحدها وترويج المزاعم حول عدم قيام الاتحاد السوفياتي بتعزيز القوة الدفاعية للدول العربية المعنية وحول تواطئه مع الولايات المتحدة على حساب الشعوب العربية. كذلك حذرت الصحافة السوفياتية من الاتفاقات الجزئية بين اي دولة من الدول العربية (المقصود هو مصر طبعا) واسرائيل لان في ذلك « تجاهلا كاملا لمصالح سوريا والشعب الفلسطيني » مما سيؤدي الى انهيار التضامن داخل الجبهة العربية. أما على الجانب المصري فقد أدلى الرئيس السادات بسلسلة من التصريحات وجه فيها النقد القاسي الى الاتحاد السوفياتي وسياسته في المنطقة والى تصوره للخطوات المقبلة بالنسبة لمستقبل التسوية السلمية والى علاقاته بمصر . ففي منتصف شهر كانون الثاني أعلن الرئيس السادات تفضيله لسياسة كيسنجر الداعية الى السير نحو التسوية السلمية خطوة خطوة والى التوصل الى فك ارتباط جديد في سيناء مع تأجيل مؤتمر جنيف الى الحين المناسب لعقده ، واستبعد في الوقت ذاته وجهة النظر السوفياتية الداعية الى السير في الاتجاه المعاكس والى انعقاد مؤتمر جنيف في القريب العاجل . وفي حديث للسادات مع غسان تويني نشرته « النهار » في الفترة ذاتها وضع السادات الاتحاد السوفياتي كدولة كبرى في موقع مواز لموقع الولايات المتحدة من حيث علاقاته بمصر قائلا بأن « مصر لن تكون منطقة نفوذ لا للسوفيات ولا للامريكان » وانه يبحث عن مصلحة مصر بين النظريتين الامريكية والسوفياتية . وتساءل السادات في حديثه : « رجوع مصر الى احضان السوفيات يخدم مصلحة من ؟ » كما أكد ان عودة المنطقة الى الاستقطاب حيث تقف الولايات المتحدة مع اسرائيل والاتحاد السوفياتي مع العرب لا يخدم المصالح العربية الحيوية . بالاضافة الى ذلك انتقد السادات الاتحاد السوفياتي لانه « عوض سوريا كل خسائرها في الحرب الاخيرة وأعطاها المزيد من التجهيزات بينما لم يعط مصر شيئا منذ ١٤ شهرا، على الرغم من كل ما قيل عكس ذلك » . ثم دعا الاتحاد السوفياتي الى الوفاء بتعهداته والتزاماته وفقا لنصوص معاهدة الصداقة المصرية السوفياتية « هذا اذا كان السوفيات يريدون المحافظة على صورتهم في العالم العربي» .وعشية سفره الى باريس